اینجانب سید اسمعیل حسینی [illegible]
این کتاب را وقف کتابخانه مدرسه میرزا جعفر
نمودم [illegible] و از آخرین [illegible]
از کتابخانه [illegible]
خادم سید اسمعیل حسینی [illegible]

۴۰۷۱



باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت:	۴۸۷۷
رده‌بندی دیویی:	۱۲۹۶ ج ش / ک ۱۶۲ الف ۴۹۲٫۷۵
سرشناسه:	جامی، عبدالرحمن بن احمد، ۸۱۷ - ۸۹۸ق.، شارح
عنوان قراردادی:	الکافیه. شرح
عنوان:	شرح جامی
کاتب:	عبدالرحیم بن محمدتقی تبریزی — تاریخ کتابت:
محل نشر:	[تبریز] — ناشر: مطبعه حاج ابراهیم — تاریخ نشر: ۱۲۹۶ق.
صفحه شمار:	۲۹۶ص. — مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐
زبان:	عربی — ابعاد: ۱۷×۲۶ — نوع خط: نسخ، نستعلیق (کامل)
روش تهیه:	وقفی☐ اهدایی☐ خریداری☐ ارسالی☐
توضیحات:	ناقص — تاریخ ثبت: آبان ۱۳۸۱
یادداشتها:	عنوان دیگر: فوائد الضیائیه بشرح کافیه. دارای حواشی زیادی بارمز (عصام الدین، غفور، جاربردی وغیره) می‌باشد.
موضوع(ها):	۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ق. الکافیه -- نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی -- نحو.
شناسه(های) افزوده:	الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰-۶۴۶ق. الکافیه. شرح. ب. تبریزی، عبدالرحیم بن محمدتقی، کاتب. ج. عنوان.
فهرستنگار:	[signature] — تاریخ فهرستنگاری: مرداد ۸۹

اینجانب سید اسماعیل حسینی مازندرانی ... این کتاب را وقف کتابخانه مدرسه میرزا جعفر نمودم ... و از آخذین التماس دعا دارم ...
از کتابخانه ...
سید اسماعیل حسینی

...هر ماهه این کتاب وقف ...
... مدرسه میرزا جعفر ارائه دهند
... کتاب



کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

اسم کتاب (الفوائد الضیائیه = شرح جامی)
مصنف عثمان بن عمر ابن حاجب ـ شارح عبدالرحمن جا
مؤلف
خطی
چاپی
سال چاپ یا تحریر ۱۲۹۶ ق عدد اوراق
جزء کتب صرف و نحو شماره خصوصی
شماره عمومی ۴۸۷۷ شماره قبض
واقف تاریخ وقف
طول ۲۶ عرض ۱۷ شماره صفحات ۲۹۶

زبان: عربی

هذا كتاب شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه **اما بعد** فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله به وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله فهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ عليه ما عليه لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان يجعله جزء منها هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها فلا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيرهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح

فقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مما قيل بعض الكلم والكلام بينها الجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة فالواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك لواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد زائد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه منه اذا اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على

بتجريده عنه تخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها الغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ فان كانت بالقياس الى معانيهما مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه توقف انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزءه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القيد كان

لصحة الحالية للمفرد وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واما انها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه به لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ او ان تكون بالطبع كدلالة اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
فهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك
المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو
فهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من
الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم
بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل
تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن
باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده
مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع ولله
در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم
بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم
به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منها في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو

المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى
الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فايدة تامة فقوله ما لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير
الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان
كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين
حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الجزئين
فيها مع انهما مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق
مهمل ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم
اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام
المصنف ايضا بنظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فخرج بصدق
الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا
اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما

مسند والاخر مسند اليه او فی ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفی بعض النسخ اوفی
فعل واسم فان التركيب الثنائی العقلی بين الاقسام الثلثة ينتهی الی ستة ثلثة منها
من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم
وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بد من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فی اسمين او فی اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففی الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفی الفعل والفعل وفی الفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفی الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذی هو
المنوی فی ادعو الاسم ما دل ای كلمة دلت علی معنی كائن فی نفسه ای فی نفس ما دل
يعنی الكلمة فتذكير الضمير بناء علی لفظ الموصول قال المصنف فی الايضاح شرح
المفصل الضمير فيما دل علی معنی فی نفسه يرجع الی معنی ای ما دل علی معنی باعتباره
فی نفسه وبالنظر اليه فی نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فی نفسها حكمها
كذا ای لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل علی معنی فی غيره ای حاصل
فی غيره ای باعتبار متعلقه لا باعتباره فی نفسه انتهی كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين
حيث قال كما ان فی الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فی الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فی ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك
تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشیء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنی مستقلا بالمفهومية ملحوظا فی ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الی ذكره فهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولفظ الاخاجة
فی الدلالة عليه الی ضم كلمة اخری اليه لتدل علی متعلقه وهذا هو المراد بقولهم

ان الاسم

ان للاسم والفعل معنی كائنا فی نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو
حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنی غير مستقل
بالمفهومية لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة علی متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنی كلی ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة
من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنی الكلی يمكن
ان يتعقل قصدا ويلاحظ فی حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما
عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما
عليها او بها اذ لا بد فی كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه
وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة
احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل علی معنی فی غيرها واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنی فی نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنی فی
نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الی ضم كلمة اخری اليها لاستقلاله بالمفهومية
فمرجع كينونة المعنی فی نفسه وكينونته فی نفس الكلمة الدالة عليه الی امر واحد هو
استقلاله بالمفهومية ففی هذا الكتاب الضمير المجرور فی نفسه يحتمل ان يرجع الی
ما الموصولة التی هی عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون علی طبق ما سبق
فی وجه الحصر من كينونة المعنی فی نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الی المعنی تنبيها علی
صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فی المعنی الاخير وهو ارجاع
الضمير الی المعنی لعدم مسبوقيتها بما يدل علی اعتبار كينونة المعنی فی نفس الكلمة ولهذا
جزم المصنف هناك برجوعه الی المعنی وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم
جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام و

خلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد
ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة
باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لا بد الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة
في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى
في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع
احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى
خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء
كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقي او عن المصادر التي كانت
في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول دخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد
معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من
الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به
فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره
هنا بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة

10 عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقية لانها تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملة النسبة الى الفاعل المعين واما توجيه الفاضل المحشي بان العالم بوضع ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ

لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له
فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرهما كالموصولات
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم
لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف
الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل على
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم
والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب انشاء
الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم
به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على
الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكري الاول اللحوق بالاخر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص
هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه

١٢

بلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره
لفظا وجر اختصاصهما بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و
التخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافا اليه كما فى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى
يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناها
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخلوا اما ان يكون مركبا مع غيره
او لا فالاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو
المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه المبنى الاصل هو المبنى فالمعرب الذى
هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل
فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا
من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع
غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المص الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنى
الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام
والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما يجيء فى
بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشا
المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت
الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل فى
المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد
التركيب وهو الظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المص مع وجود الصلاحية

حصول

١٣

حصول استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب
بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره
باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره فى كلامهم ليجعل اخره مختلفا
فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه
مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه
اى من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره
اى الحرف الذى هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا
كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى
العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه
فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب
زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان
اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التميز اى يختلف لفظا اخره
او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا
كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى

ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنا او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر ولو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا بدا العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب مفهوم لمن نحوي الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد اللام

تنبيه متعلق بقوله اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتور والشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بينها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ح ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدإ والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعولية لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل

والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق

للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم

اي يحصل المعنى المقتضى اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي

جائني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت

زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت

بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف

اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف

اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالا

عراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب

ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان

يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال

الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة

جرا اي حالة الجر ونصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب

على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جائني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم

الثاني مثل جائني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب

فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع

للجر كما سيجيء ذكره مثل جائني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف

بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جائني احمد ورايت

احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب

زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة و

الصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك و

هو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ

اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسما

الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن

لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جائني اخيك و

رايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب

التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت

مكبرة موحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جائني اخ ورايت اخا و

مررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة

الى ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا

يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم

لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض

الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا

الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما

وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة

عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف

ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف

المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به فهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا

مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار

لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي

الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل

روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا او يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع ذو الاعن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة لان الصحيح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في المجموع فاعرابها بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلث لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه نوا فيما سبق وقدم التقديري فيما سبق ولما كان التقديري قل اشار اليه اولا لانه ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في احوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب

لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب المتعذر فانه مختص بالحركة رفعا يعني تقدير
الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب و
الجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما يتعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في
تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف افرادا
وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما
واجتماع شرائطهما فيه لما سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها
تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسع لا كل
واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في
عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من

قبلها

قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال
اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من
قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التركيب زيادة
الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها افهم هذا التركيب زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على [illegible]
وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا [illegible] وهذا القول تقريب يعني
ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ [illegible]
كل واحد من الامور التسعة علة [illegible]
[illegible] او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب [illegible]
بعضها [illegible]
تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب [illegible] ثم اتى بذكر امثلة العلل المذكورة
على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل [illegible]
[illegible] مثال التانيث وزينب مثال للمعرفة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا الكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي
ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما
فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم
للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر
فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقولها صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا و
اما الثاني فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو
فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله
قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند
بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سَلاَمٌ عَلَى خَيْرِ الاَنَامِ
وَسَيِّدٍ حَبِيبِ اِلَهِ العَالَمِينَ مُحَمَّدٍ بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ رَؤُفٍ
مَنْ يُسَمَّى بِاَحْمَدٍ فانه لو قال باحمدَ لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي
في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف

ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر
مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سَلاَسِلاً وَاَغْلاَلاً حيث صرف سلاسلا
ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا امثال للمجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه
وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع
علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكون فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساود
واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا
التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان
للكلمة وضعا الانفكاك فانها اصل فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما
للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض
اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني
للمفعول اي كون الاسم معدولا واخراجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم
عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها فان المتبادر من خروجه عن صيغته
الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض
بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة
ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى

من مخالفتهما الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ و
المعدول تقديرا اى خروجا كائنا عن اصل مقدر ومفروض يكون الداعى الى تقديره
وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد
فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود
الاصل لم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف تقدر فيهما ان اصلهما عامر و
زافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب نظام المعدولة عن فاطمة واراد بما يماثل نظام
ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء فى لغة بنى تميم فانهم
اعتبروا العدل فى هذا الباب حملا له على ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار
وظفار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث فالسبب الايجابى
البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء
اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب نظام ههنا ليس فى
محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف واما قال فى لغة بنى
تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بنى تميم اكثرهم فان
الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او
بحسب الاستعمال مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من
مراتب العدد فالوصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما فى المثال

المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التى هى من قبيل المعدودات لا الاعداد علم
ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفى عرض له فى الاستعمال
لا اصلى بحسب الوضع والمعتبر فى سببيته منع الصرف هو الوصف الاصلى
لاصالته لا العرضى لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اى شرط الوصف فى سببيته
منع الصرف ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على
الوصفية لان تعرض الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية منع الصرف لغلبته اى غلبة
الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج فى
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله
فى الحية السوداء بحيث لا يحتاج فى الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض و
ادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يهجر
استعمالها فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها
لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال وجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها

اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال
مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له
شرط في سببيته منع الصرف العلمية اي لتمنع الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان فلان العلمية لها وضع ثان وكل
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء
شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد
الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور فانما اشترط [illegible]
تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة
التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاوليين ظاهر و
كذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم
تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
سببين فيه وزينب علما لمراة وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور
علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته
منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها
نقله وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل

منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء
مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان زال التانيث بعلميته
للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير
اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان
تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم
المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ
مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون
علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم
حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة
قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب نحكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا
لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية [illegible]

سبباً لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية
وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة
احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى
الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف
لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط و
اما التانيث فانه لما كان علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلم يوع قوة فجاز
ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت فلم اعتبرت العجمة في ماه
وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبرها ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما
هو لتقويتها بسببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبار
لتقويته بسبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بدياد
بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على
ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء
الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هوداً كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال
من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل
اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط
قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحاً وثالثها
الفاً وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين

تكسيراً فانه منتهى تكسيرها المعتبر للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع
صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير
فنونه بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فاره وانما اشترط كونها بغير هاء
لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية و
طواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتور فاحتاج الى اخراج نحو
مداين فانه مفرد محض ليس جمعاً لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو
لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة
منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما
يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة
وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وهو كونها بلا هاء وحضاجر علماً للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان
يقال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي
شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفاً لكنه غير منصرف وتقدير الجواب انه حضاجر
حال كونه علماً للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان

نيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والالكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي

كل جمع

كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء غير واد خال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة الاعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة

المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منها فلا يرد النجم وبصرى علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف فان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانهما باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المص ان يقول ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر فيما بعد اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما الالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني

صفة

صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها و لهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة و دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكتفى في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف وهو

العلم وتسلم علمًا الموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
فى ذلك الاختصاص ومثل ضُرِبَ على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن
يكون فى قلة اى اقل وزن الفعل او اقل ما كان على وزن الفعل اى بزيادة حرف
حرف زائد من حروف اتين كزيادته اى مثل زيادة حرفه وحرف زائد فى اول
الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل
للتاء قياسا باعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به
رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء فى اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار
الاسمية العارضية ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة
القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف فيه علمية مؤثرة
فى منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع
الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير
فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا
آخر بان يراد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل
فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرايطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هى
اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف

والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا
العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع مؤثرة فيما
ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد و
ليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان
الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل
المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين
السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف
الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى
هو العلمية بذاتها فالسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته
فلا يبقى سبب فيه من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط
فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت
بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت
يصمُت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه و
الجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر
فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل و
ايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل
التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل
وههنا لا يقتضيه لوجود السببين فى اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم
انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش المذكور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما

كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فى انصراف مثل احمر علما
اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى
فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج منه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند
التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل
التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور
معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية بعد التنكير اى
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم
للحية التى فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى

والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعنى الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد هو منع صرف لفظ
واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم
لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن
وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او
الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا
او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر
لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم
فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا
لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو
من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة فقويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مط والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل
لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين

لامتناعه من الحذف ومنهم من ذهب الى ان العلميتين ان كانتا باقيتين مع اللام او
الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معًا او زالت احديهما كان منصرفا و
بيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت لعلمية شرطا للسبب الاخر
زالتا معًا كما فى ابرهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك
علمية كاحمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المنصرف وغير

المرفوعات

المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو
مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للذكور
من الخيل والبغال وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الذى
عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل
على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلى لان معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث منه عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كما سيجىء فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله
اقوى من عامل المبتدا، وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى
المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او
حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا
بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل

وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول و
اسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم
واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره
شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقدمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا
المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقدمه اذا كان المبتدا
نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر
مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا
واقعا على طريق قيام الفعل وشبهه به اى بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على
صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا
القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضُرِبَ زيد على صيغة المجهول و
الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل
يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه فى زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى
ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى فعله المسند اليه اى يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه شئ اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام فى ضَرَبْتُ لانه لدفع توالى الاربع
حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اى الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على
ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك

غير جايز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قول الشاعر جزى ربه

عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا

لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نم ان الضمير يرجع الى العكس

بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال

على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم

ذكره صريحا فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة

اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة

عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه لان القرينة شاملة له وهى اما لفظية

نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا

متصلا بالفعل احترازا كضربت زيدا ومستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون

المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى

مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو

ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه

اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب

والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا

فلمنافاة الاتصال للانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط

توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب

فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز

ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار

مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب

احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى

صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب

الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى

الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم

لانه من قبيل الصفة على شئ قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان

يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الاخر

وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول

بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا

واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى

الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب

عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها

اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول

ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير متصل به نحو ضربك زيد وجب

تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال

ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه

بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا

متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل

بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح

تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة

على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل قولك زيد اى فيما اذا كان

جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول

زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون

الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها فالتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله فما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر

مبحث التنازع

فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا او بكر كريم وشريف ابوه و انما اقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو انتنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء بعملهما معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية

قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس تنازعا واحدا من التنازع بل هو اجتماع نسبين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهرا وتنكيره ايضا ولا يكتفي انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين عصام
قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين بناء على حالة مختلفين وعلى ذي الحال هو الفاعل ايضا وهو معنى الفعل وهو المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا لفظ الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر عصام

٤٦

مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه والاشك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه فلا احتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار لاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه

قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني اخر المصنف خلاف الفراء عن محله قصدا لبيانه مغلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو انتصب المكان واضح بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول عصام
قوله وروايته المتن غير مشهورة يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فينزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اراد ان يقول بتشريك الاول للثاني

٤٧

تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول للفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول للفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته فتقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين اي اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب فتقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الثاني الفعل لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار و من الحذف كما هو القول لغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف

لاسبيل الا الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا انه توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له

مفعول ما لم يسم فاعله

مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقدمه كما فصل

المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل انه اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الماضى المجهول او يُفعَل اى المضارع المجهول فيتناول مثل انفعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل

فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اى اخذ نحو اُعطِيَ زيدٌ درهمًا مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اُعطِيَ زيدٌ عمرا

و منها المبتدأ والخبر

وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وَاَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا

عن نحو لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وا قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد وا قائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانهما خبر ليس الا جاز الامران اى كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع

اما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتدأ في الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحين وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار ويسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل الشبيه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر

قوله تعينت وتخصصت آه يعني ان المراد بالتخصيص هنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد بانه

يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان بمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بمجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا اخيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل توقى ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء في نحو قل هو الله احد و

ووضع المظهر موضع المضمر جاز في مقام التعظيم

قد يحذف العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين بدرهما والسمن

منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر

غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا

فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى موول بجملة

بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم

الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف

لابد من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى

ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر هو الافراد ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم و

جاز تاخيره لكنه قد يجب بعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما

له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب

تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام

وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب

سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب

تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين

متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر

خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه

او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه

فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما

ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا

مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس هذا المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن

الفاعل

الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا

قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن

الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز

كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند

واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة

جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل

اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر

بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا

صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه

اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه

مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل فى الدار

رجل فان فى الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقى المبتدأ نكرة

غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع

معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب

المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو

على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر

وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل

او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد

مبتدأ اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان

الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى

تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير

تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعًا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فهو سببية الاول للثاني او للحكم به فاورد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك اى المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ما قلنا بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى

النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذى يصح دخول الفاء على خبره على ما مر مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل فقط ووجه ذلك التخصيص الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل لما الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل لان بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه وانما عنى بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه ثم بذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على خبر ما سبق ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك القصد ويجب

حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتداء

المحذوف جوازا مثل المبتداء المحذوف فى قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته

عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب

حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم

عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة

المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا

اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير ان يقوم شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى

قولك خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرفا وفان تقديره على المذهب الصحيح

كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان

للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر

لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع

الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذى بعد

لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره

فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام

قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله و

لَوْلَا الشِّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِى لَكُنْتُ الْيَوْمَ اَشْعَرَ مِنْ لَبِيدٍ وَلَوْلَا خَشْيَةُ الرَّحْمٰنِ عِنْدِى

جَعَلْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ عَبِيدِى هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها

فاعل الفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها ثانيها

كل مبتداء كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده

حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا

قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا

قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون

الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات

الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال

مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون

الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهى حذف اذا

مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان

الناقصة الى معنى كان التامة والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا يلابس قائما

اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم

نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى

الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى

هو خبر المبتداء والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر

راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكو

فيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتداء فيلزمهم

حذف الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال

وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال

اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل

اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة و

عطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون

مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون و

اقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره القسم وذلك

مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان

٦

لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه نحيب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

ومنها خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي انّ وكانّ ولكنّ ولعل وليت وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شئ اخر بعد دخول هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسما هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مؤولا بقائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب انّ حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال انّ اين زيدا وانّ من اباك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم في

قد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شئ اخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر بينهما اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوع خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال نفي الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما ترى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة

دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح الى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في ومع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها

بواحدة

بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا ويخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة

بفتحها للعدد فالقلك اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اى اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتت الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبتت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم نخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان الاسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و الشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع ما اى موضع وقع المفعول المطلق فيه مثبتا اى ديد اثباته لا نفيه فانه لو

اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فالمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى فاما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء و منها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه اى لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو له زيد صوت صوت حسن لانه لم يقع

للتشبيه علاجا اي جاء كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو له زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي المذكور قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم و لها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه

يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعا مكررا كثيرا او في جعل المثال من تتمة التعريف افادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعد لك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

المفعول به

هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فيخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما بينهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه

٦٨

فان مفعوله الم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا ففيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البران تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

الأوّل من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرءا ونفسه اي اترك امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا **والموضع الثّاني** من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كانا اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء

٦٩

لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فانك اذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا وتقديرا تفصيل للطلب اي طلبا اقباله بان يكون الطلب لفظيا نحو يا زيد وتقديريا بان يكون الحرف مقدرا نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض على النصب لقلتهما بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على

الضم والالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخلها وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب و

التهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا و اجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبينهما اثرهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف و اما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا و القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا نوعيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه

قوله على ما يرفع به آه قيد بهذا لما درس لفظ المبني هنا لانه حقيقة فيه ومبني دون غيره ويريد من توابع المنادى التوابع من كل وجه اعني التوابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح لكنه عدم تقييد التوابع هنا بالجزء فنبه هنا ما سيجيء في كلام الشارح فلم يتبع كلامه تابعه منه عق

فيه لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ ٧٣ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو عمرو فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المعرب بالتبعية لا غيره واما بنائه فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الا ان حكمها لم يتبع عنه حكمه وكذا يا زيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله عصام

قوله لما يجري الحكم الآتي آه فيه ان عدم جريان الحكم المذكور

منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يتمثل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلت المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف

بحرف

موصوف او بدل منه لما حصل من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به عق

قوله والصفة قال الا صمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر والا تفاع العالم واشتهر في يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام معور

قوله وح لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وانه

بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جائزة عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس اي المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة

٧٣

منصوبا لايحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لايكون مفردا ولا معرفة مثل يا
حسنا وجهه طريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث انضح انتفاء كل من
القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع
ان المثال الثانى يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من
ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة و توابع
المنادى المبنى على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا
لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان
توابع المستغاث بالالف لايجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا وعمرو لان
المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة
ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ح لايجوز فيها الا النصب وانما جعلت
المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لايكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا
شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت
فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية و
المشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن
الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتى فى
التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مط بل لابد فى بعضها من قيد فصل
التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد
اى التاكيد المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف

بحرف

علم المعانى ما هو البيان علم البيان هو ما به عرف
مطابق لمقتضى المقام ايراد معنى بطرق مختلف
علم البديع هو يعرف به وجه تحسين الكلام فانتبه
تعريف علم معانى اينست كه هو علم يعرف احوال الالفاظ العربية التى
بها يطابق مقتضى الحال موضوع علم معانى دلالة لفظ است كه بحث
كرده ميشود از عوارض ذاتى او كه مطابقه مقتضى حال باشد حاجت
او نفس حسن بلاغت است كه باعث ميشود فهميدن معجزه بودن كلام الله را

على

...المعطوف ...
... ايضا ابو العباس مثل
الخليل فى اختيار ... جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم
يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى
عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
و المضافة عطف على المفردة اى و توابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لايباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد و يا زيد ذا المال فى الصفة

الوجه

التوابع كلها بل في بعضها وهو

التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما

اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء

نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك

لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف

بحرف

مضاف ... باشد ...

مذكور نحو النجيب الا ... مواشد

او غير مضافه ... طها

محذوفا باشه نحو العجز اي ارشد

او مضافه ... مذكور نحو العجيز

اي مواشد

بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف بغير الممتنع

دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر

لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب

حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على

المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة

واقتصر على مثاليهما لانهما اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان

ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل

بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع

مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون

على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها

ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو

ابن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه

لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم

التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل

الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم

يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي

عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا

والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة

الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى

لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة

ويا رجل عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا
عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم
المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود با
لذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في
الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي
حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد
بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا
زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه
مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه فان جواز الضمة
لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني
ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم
آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى
المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع
بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته
الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا
يا ايها الرجل بتوسيط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف

باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا
ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا
هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا
رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو
المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا ابناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله
الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام اله
ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة في مثلهما لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي
تيمت قلبي لانها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا
عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين
كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وقلت اي جاز للنبي في مثل يا تيم تيم عدي اي في
تركيب تكرر فيه المنادى لمعرفة المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة

في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب ولقا الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو يتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني بهجائه اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا

غلاماه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على على نقل حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جايز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى و يعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم وشرطه

اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعًا فى المنادى على
التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او
حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخرا
المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس من اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المضم المندوب لانه غير داخل فى
المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان
وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف اخره
لمد الصوت واظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى
اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء
العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن
علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبال بابقاء نحو ثبة وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم بغير وجود هذه الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه من ترخيمه
كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فان كان فى اخره اى فى اخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة

الواحدة فى تميما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما
زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء
من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب
غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح اى صحيح اصلى
لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه
لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مهى و
مدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو
او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى
الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو
اى والحال ان فى اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور
وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يوخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون
يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان
الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكانتا زيدتا معا حذفتا
معا واما فى الثانى فلانه لما حذفت الحرف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة
الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف
الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث
فى كون كل منهما كلمة على حدة ضمت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحدة اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار فى يا حارث ويا مال فى يا مالك وهو اى المنادى المرخم فى

حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما
كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان
عليه قبل الترخيم وفى ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة
بعد فتحة وقد يجعل ذلك للتقليل اى وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما
برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا الحكم الاصل
فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما
برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما فى ادلى فى
ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن
بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب
صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى
اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى
البكاء وليشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا
او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب و
المتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة و
الحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل
يا زيداه ويا عمراه ومثل يا ويلاه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا
ممتازا عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم
المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكم المنادى يعنى اذا وقع المندوب
على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب و

لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة
لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى فى اخر المندوب
لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند
زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لامتناع واغلامكاه لالتباسه بندبة
غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم
اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك
الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص فينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح
فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى
اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة
المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف
اليه فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال
واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف

بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى واسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة اللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اى هذا من غير ان يوصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فيشذ ندائهما نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فى اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قرائة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها

فى لام لا يسجدوا ويسجدون فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث

من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضاربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه وهو رفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق

ولا يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة
امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق
والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وهى نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق و
زيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد
فى هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعنى ان الفعل المفسر
الناصب لزيد من زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا
ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه
مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على
شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المص بقوله ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى
بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم
قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما متساويان
لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى
يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة

على ذلك

على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة
اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان
المختار ح هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل و
مثل اذا مع غير الطلب اى اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة فى كونه من اقوى القرائن
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على
الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية
فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور
بالعطف اى بسبب عطف الجملة التى هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو خرج
زيد وعمرا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى
عاملة فى المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف
الاستفهام لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام مثل من رايته اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى
قد فى الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو
اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى
مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى ما بعد حرف

الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذهي
اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيما اكثرنا فانصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند
خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر
في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا
بينه بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل
شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء و
جعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة
احتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه
مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم
الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت التفاوت
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى

واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف
الشرط والمراد به ههنا ان ولو واما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد
حروف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال الحرف الشرط والا
زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر
بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا
مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر
بنصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب
به او يلابس احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل
المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد
ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان
كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الآية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في

الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كان في صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فظاهر ان قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتمحلوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا يفيد معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطها بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والا اي الفاء فجملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير

وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وفي اللغة تخويف شيء عن
شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا
فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة
المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
كان المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى
المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذا
مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما ابعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى
التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد اي الحذف من
نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير
بعد واتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير و
التوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها ايضا بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من
الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اجعل القرآن لنا في الدنيا قرينا ومعينا
وفي القبر مونسا وانيسا وفي القيمة شافعا
وشفيعا وعلى الصراط هاديا ودليلا وفي
الجنة شفيقا ورفيقا ومن النار سترا وحجابا
وبالخيرات كلها دليلا وامنا واماناً اللهم
اغفر له يا الها رحم الله من يقرأ الفاتحة مع
الصلوة برحمتك يا ارحم الراحمين الصلوة ١

تنوین نون ساکنه ادغام کن در یرملون اظهار کن در حرف حلق
اخفا بدار در ما بقی در نزد سبعه

الزبر مكتوب فيهما موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان ما شي كان في صحائف
اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شي مبتدا والجملة الفعلية صفة
لشي والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شي هو مفعول لهم ثابت
في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان
الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان
القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج
عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى
ما يحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء
موصولا ففيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء
والفاء الداخلة عليه مرتبطها بالشرط الدالة على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل
ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط فهي جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني
عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا
جملة ثابتة لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في
الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين
ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيهما النصب واختيار النصب باطل
لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين
الرفع **الرابع** من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير

وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره فيه وفي اللغة تخويف شي عن
شي وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا
فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة
المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى
المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان
مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى
التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من
نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير
بعد واتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير و
التوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من
الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف

وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه
مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا
لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم
يثبت الا نادرا

المفعول فيه

هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا
في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن
ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج ما لا يذكر فعل
فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور
لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه
فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج
مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل
من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير للمعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما و
اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وظاهر
المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب
المفعول فيه تقدير في اذا التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان

او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اي المكان مبهما قبل ذلك
اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا
اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام
زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى
ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر
وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان
معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد
تمام معناه بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص يتوقع
فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار
التي هي جزء من البلد كما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان

تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل

في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة

الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل تكون مفعولا به وقيل

معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار

صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب

اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت

اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل

فيه بعينه كما مر في المفعول به

المفعول له

هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او

بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل فما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور

اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب

من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبني التاديب فان قلت

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت

زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد

المذكور معه في التركيب لكنه هو فيه وبه دخ نحو اعجبني التاديب لكنه ضربت لاجله

اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل

لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه

وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما

وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق

يخالف خلافا لظاهر الزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير

لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود

عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقة الاخرى لصحة تاويل الحال بالظرف من حيث

ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها

وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام

في قولك جئتك للسمن ولاكرامك لزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده

وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح

القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليل

الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى

خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله

عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة

عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة

في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال

وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها

كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن

لفاعل الفعل المعلل به اى يجد فاعله وفاعل عامله احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو

جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما

نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار

او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا

فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب

ابقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان

الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو

اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه

المصلّى يتعلّق بالفعل بلا واسطة تعلّق المصلى به بخلاف ما اذا اختل شى منها

المفعول معه

اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل صاحبا له فى صدد الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوّزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الراى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وحيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادة تراهما سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسيط الواو التى بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد

الفعل اى ما دل على الحدث فيتم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و غيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابسه بمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو

الحال

الحال آخر من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعليته الفاعل او مفعولية

قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه بعيد لكون المصنف ذكره في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكون لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من فحوى الكلام ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور عفور

حال مؤكدة | حال منتقلة | حال موطئة | حال مترادفة | حال دائمة | حال متداخلة

المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان يأكل لحم اخيه ميتا مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزئه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرء ما بيتن على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل و بيتن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج منه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا

97

زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا فلا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطهما ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي في اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة الاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم

٩٨

مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشى والاتن يقول ارسل الحمار الوحشى الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اى ارسلها معتركة اى متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف عن نغص الدخال اى عن انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها فى بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى يعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص مما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم تدمت فى ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على

٩٩

العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اى رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة

اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا لا
شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا و رطبا فى قولهم هذا بسرا و هو ما
بقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل
فى رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم
التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم
ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وفى
هذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير با
لنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من
حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن فى
افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان
يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا
اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار
اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم
الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال
جملة لدلالتهما على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا امثالها ولكن يجب ان تكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال و
اجراؤهما عليه فى قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ ولما

كانت

كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد
من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا
او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو و
الضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة
نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب جاء زيد وهو راكب و بالواو وحدها
لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه الصلوة والسلم كنت نبيا
وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى
الحال المنتقلة واما فى الحال المؤكدة فلا يجوز الواو ونقول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعفه
لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها
مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن
الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على
المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلا
كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو و
الماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه او جاءنى زيد
وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه
او جاءنى زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد المقربة
زمان الماضى الى الحال لفظا او تقديرا ليدل بها على قرب زمانه

الى زمان صدور الفعل من ذي الحال ورد وقوعه عليه تجوز الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك للمنفي النفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقيق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية

فائدة

فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط

مبحث التمييز

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم والمراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف فاحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا للنصف من ثلاثين ان الموضوع له معنى معين ممتاز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل وغيرهما و

الا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي او بغداديا واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة وهو ما يقدر به الشئ اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها دون

اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عندي عشرون درهما وسيأتي ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف تمام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فصار

كلاما تاما فيه ما به التميز الاتي بعد المفعول لو وقع بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التميز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التميز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليهما فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او التشخصية ويجمع اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون تاما بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشروديتهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التميز نحو عشروك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة

عشرين الى رمضان اذ اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى بمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فمثال المثالين فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا واما بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب عنه ولا اب عين

اضافى

١٠٧ اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافته عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل اعجبنى طيبه نفسا وتركه لانه ظهر التمييزات ولاخفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما اى صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشى المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد

ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق بهما قصد والاستثناء الثاني استثناء من استثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز في الصور بين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد وفيه ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور المذكور وهو المطابقة بالجنس وعدم المطابقة فيه قلنا لا نسلم ذلك لكثرة احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا الاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت الافراد لاتحاد هذه الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت الانواع لاختلافها بالحقايق والماهية

من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يوتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز وهو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد ح من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين و الزيدون علوما اذا اريدان متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما في حكمها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا ادرك ان الوالد زيد ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو

لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا دينارا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل غير من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم فبينه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قوله ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح و على اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تانيث لضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد الحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث لضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب تكلف وتعسف غير قادح فى التمسك

المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شئ متعدد جزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رَوْمًا للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة

نيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يبذهل عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما او قد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم تمائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مط منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال لغلط فهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فبنو تميم ههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللّٰهِ اِلَّا مَنْ رَحِمَ اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا او كان بعد

خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا
جاوز مثل جاءنى القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا
وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى
جاوز او يحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف فى
الاتصال فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما فى صورة المستثنى بالا التى هى
ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى
بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او
بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى
هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا
فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما عدا وما خلا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خالين بعضهم او مجيئهم من
زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة
ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئنى اهلك لا يكون بشرا و
انما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر وبلزوم
اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او
الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه

لاتستعمل

لا تستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانهما قائمة
مقام الا وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل
متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
فى كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال
انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب
العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى فى
كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا او مقدما على المستثنى
منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بغير واسطة بالاصالة
ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب و
الجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو
اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل
ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضربه متكلم الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضربه
كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا

يوم كذا اى او نعتا لقرائن كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام
الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما
جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها وفي حالة واحدة ايا هي في ذلك مما يكثر ويغلب اما اشتراكها في تعلق الفعل بها
وفي حالة واحدة ايا هي في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت
الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومع ذلك ومن اجل
ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا
على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
كانك قلت لا يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صور

الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من
يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على
موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد
الا زيد فزيد بدل لكنه مرفوع محمول على موضع احد المجرور لا محمول على لفظه ومثل لا احد
فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب لا محمول على لفظه وقوله لا
يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة الشيء المستثنى قيل انما
وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من
ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
لكان ادق واحلى وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا
تزاد الا بعد النفي اى بعد ما صار الكلام مشتملا على انتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي
ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة
قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته
شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من
تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العامل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديره الا لان لا يعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة
اذا لم يكن البدل الا تكريرا للعامل ولا حكما اذ الكلمة بدخول الا على البدل منه واعتبر سرايته حكمه الى
فانه في قوة التقدير لكونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات

يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لا نما اي ما ولا عملنا للنفي وقد انتقض
النفي بالا حيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه
محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا
ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله
القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا نه لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك
الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز
ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد
الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد نقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور
بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه
مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمال العرب واجاز بعضهم النصب بها
على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة
اذ هو حينئذ يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لانه
لما تعذر اعراب المستثنى الاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها والاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني زيد غير زيد
استعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا استعملت مثلها في الا
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها
اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحال الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع

اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير
مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة
الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا
زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ونفط وان يكون منفيا
فدخل فيه ما جاءني رجال الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او
الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة لم
يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو
ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون و
انما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول
ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما
يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدد هذا الكلام ان الا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا
غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في
غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا
لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض
الهة جمع الهة الدالة فيهما على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي الهة ويتعذر
الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع
اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا يدل بالا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت
وحدانيته تعالى لجواز ان يكون حينئذ فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة

واذا كان المستثنى منه جمعا لم يجب
دخول المستثنى في المستثنى منه لان

بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما اله غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ثم مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سواك وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها

هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها والاسناد ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف

دلينا

دلينا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا والقرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا غير كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا

انطلقت نعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الاحذف للآم اذ لالام فيه فانحصر المصنف

على الاول لانه اشهر اسمان واخواتها وسنعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعم هو المسند

اليه بعد دخولها اي دخول ان او احد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى

البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان

زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا

لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا

مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن الاكثر منها فاعطى الاكثر

حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف

وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا

القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي

يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف

في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الا

منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل

مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات

تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك

على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير

واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او

مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما

ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به

اي على

اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار

والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها

في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني

بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى

من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار

حقيقة او تقديرا لحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف

استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح

جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اي الاعراب فان كان

اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك

المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط

كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد

في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد

ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتدا

اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن

التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة

فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا

لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة

ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب

دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان

ابا حسن كنية علي عليه الصلوة والسلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا

لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بنا دليله بفيصل بين الحق والباطل الا شهادة

بهذه الصفة فكانه قبل الا يفصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان

الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل

العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب

التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على

ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما

محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله

ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح

الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي

الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول

فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد

وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا

قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية

زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان

يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع

رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء

بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا

بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على

ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون رفعه للالغاء

لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء انما التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل

فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة

على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا

وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على

جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى

تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام و

معناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا

رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض

كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا

خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب

انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء

واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الا

ستفهام ولكنه موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني

رجلا فلذلك نصب نونه وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى

التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني الى النعت

اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني

وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم كريما في الدار مفردا حال من ضميره مبني والعامل

فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف بكيه حال بعد حال وصفة مفردا احترازا

عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وظريفا وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح

حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال لتوجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة

والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور

سابقا فلا يرد انه لو كان المبني وبنى على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء

باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فانه باردا في هذا المثال

نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فلبس مما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها المتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعا
حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو الرجل ظريفا بالفتح
وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والآ اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى
فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب
وقد مرت امثلته فى بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام
لك والفرس واذا كان لا مكررة فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما
سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى فيجعل منصوبا وبان يحمل على المحل فيجعل
مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة
الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى زاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثال
اب وابنا واب فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى و
تأزرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا
ذكره الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس
لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف نحو اب وحذف
النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لهما وقد جاء
على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين
كما فى حال الاضافة تشبيها له اى اسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه
انما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه

له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو
الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل
هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص الآن بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافى اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمة اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين
انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما
هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له
فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد
بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير
الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير اضافة الاباه والاغلاميه
لا يتم الا بتقدير الخبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما
بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل و
جمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف
اسم لا حذفا كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الدليل

يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا
اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم
محذوف اى لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** بليس فى النفى والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبريته خبر ما ولا انما
وكذا اسمية اسمهما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل
اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما و
لا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز
هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم فاذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم
وهى زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفى بالا نحو ما
زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع
واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه
ليس فلما انفصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان عملها
لمعنى النفى فلما انتقض النفى بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى
العمل واذا عطف عليه اى على خبر ما بموجب بكسر الجيم اى بما يعطف به على الايجاب
بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى
فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا فى نقض النفى

المجرورات

هو ما اشتمل اى اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا انما اقسام الاسم على علم
المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان

بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس
علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما
عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريفه المجرور مثل
بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا فى تعريفه
والمضاف اليه وهو هيهنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف جر ايضا لفظا كل اسم حقيقة
او حكما ليشتمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر
نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك
المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير حرف الجر شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عن تنوينه او عما قام مقامه
من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هى
فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا
التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص فى المتن و
الصحيح فى شرحه لان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر
لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر
مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام

قوله مضافة الى معمولها بعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قوله هذا ضرب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان زيد ليس بمعمول ضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي

قوله علامتها اه انما قدرنا اذ لا يصح حمل قوله ان يكون على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا

تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فايدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه غير جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الخاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك

خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد فهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا يضر ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف ان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا

فصد لذلك بما تلى فى السنى الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف لنكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرءة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرءة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتصير الاضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافى والديار البلاقع

واما ما جاء فى الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة

نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض لفظها عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثمة اى ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد بالمشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب

زيد لعدم التخفيف لأن تنوين الضارب انما يسقط للألف واللام لا للاضافة واشار
انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد لما انه توهم ان دخول لام التعريف بما هو بعد
الاضافة لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف
عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك نحيث اليه بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان و
عبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص
فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا يزجي خلفها اطفالها اي يمدح الواهب المائة الهجان اي البيض من
النوق ويستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها ومن قبيل
الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها نسبها اليه بالعبد
لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة
جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة

المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او
على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الانه فاسد على الضارب الرجل
والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في
الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم
جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من
قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الكاف في الضاربك مضاف دون من قال انه غير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اي لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل
المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسما الفاعلين والمفعولين مجردا عن اللام
بمفعوليهما وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا
للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد فالدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ذلك قبلها على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك

كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال الضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم
انما سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من
باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينهما قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
فاعلم انا حملنا قوله وضعف للواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل
الضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولذلك تحمل كل واحدة منهما اشارة الى
مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم
يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطم على التقدير الاول و
ارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الا
ستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الآخر
ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا
يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في

كل واحد

كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع قبل مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم
قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى
جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والجنث وحبس و

منع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان و
الناطق لعدم الفايدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد
الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد و
اضافة الليث اليه لغوا لا فايدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعميته العين
عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيهما خفاء ويرد
على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر
فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني
سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالا
ضافة التوضيح واللقب وضع من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف
النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو وياء ما قبلهما ساكن
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعاونة
خفة السكون نقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في
الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي ودلوي في الصحيح وظبيي
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في انهما الاصل والصحيح انه
الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان
كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة

لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي
الالف هاهنا لكونها الغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي و
لا ينقلب الف التثنية كذلك اي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء
في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة تبقى ما قبلها مفتوحا
كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء
المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير
الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي
اي فالحال في اخ واب منهما اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي
بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما
وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي
ما لك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص
في شرح ابيات ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به
ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا
نداكم وتقول حمي اتفاقا لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي في هني بلا رد المحذوف عند

قوله كالكاهل على الكواهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل والعارض فلم يجب التوابع جمع تابعة مع ان فاعلة الوصفية ايضا لجمع فواعل ويصح تانيث الاسم التابع بانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقتها ويجب جنس الثاني التابعة دون التابع عصام

قوله واذا قطعت هذا بحث عن غير المضاف ذكره تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة كما ذكره وعصام به وجنب ولغة ادنى منها اي كسواه عصام

الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهود
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال
في فم حال الاضافة الى ياء المتكلم في بالرد والقلب لا الادغام في الاكثر اي مع الكثرة واما
استعماله ثم فمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح
الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما
وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك ورايت حمءا و
حمءك ومررت بحمء وحمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا
وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما
وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز جميع مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال
الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد
مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا
الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر
بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر
مطلقا نفيا للاختصاص بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع** وهو جمع تابع منقول عن
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها
بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر

متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا
متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة وحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا
لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل
منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد
في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ
وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج
الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج
هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل
اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ويا رجل ظريف ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان
التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع و
الحد مدخول كل هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد
صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر
غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت
تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة

من المواد احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولنا اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص و توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما و يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل فيه فان وضع الشيع جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فانه يدل باعتبار دلالة التركيب على كمال الرجولية بخلاف يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة

فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته و بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية و الجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او

مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا
بذكر او بونث جاز ان تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورا ومعمورة داره
مثل يعمر او تعمر وقائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث وتونث في المفرد
المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين و
بامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية و
عدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة
غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى

ظاهرها ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا
ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف فلا وصفهما اذ لا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح والذام طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر
معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى
بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال لم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي
الموصوف المعرف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلوم منه من الصفة يعني اعرف منها
لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم
يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
بينهما مساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي ذي اللام او بالموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام كما عرفت بينهما من
المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها
اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب

هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما
لان الابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فانه اذا اريد دفعه
بتصور بمثله لانهما مثله لا يليق بالمضاف المكتسب لتعريف من المضاف اليه لانه كالاستعانة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمة اى ومن
اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف
تابع مقصود اى قصد لنسبة الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله با
لنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع
متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطو
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع
ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا
شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا
المعنى لما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين

ذلك

قوله مقصود بالنسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة
التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو جاءنى فيشكل
التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل
وصفا لا معطوفا كما سيجئ ويشكل بالمعطوف فى توابع
والتوابع رفع وجر ونصب الا ان يقال النسبة المقصودة
فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا
بعينه بعضية كل منها جزءا فالمعطوف
مقصود بهذه النسبة عصام

قوله بالنسبة الواقعة فى الكلام اى الكلام الذى فيه متبوعه
لئلا ينتقض بجاءنى زيد اخوك لا عمرو او جاءنى زيد وعمرو فان
... اخوك وان كان مقصودا بالنسبة الا ان

قوله واجيب بان المراد انهم
هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه
بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة
مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق فى المعنى بين قولنا
جاءنى زيد بل حماره وبين جاءنى حماره فجعل احدهما داخلا
فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم عصام

ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها
صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم
ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد
اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف فى شرح المفصل فى مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن
المصنف انه قال فى امالى الكافية ان العاقل فى مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو
كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه
فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فنفى جعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة
فى غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل والا لزم عطف

الزمخشرى آه نقل عن المصنف الفرق بين
هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف
على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله
صفة لا مجاز من ان يكون معطوفا بوجه نعمه الله

وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله ثم كله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف عصام

عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده بمنفصل مرفوع استقلالا ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجوب الفصل فيحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فقرر في استعادة المرفوع لمد انه ولا يكتفي بالفصل لان الفصل انما يجعل الا في جواز ترك

التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له تكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فيقل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو القوم جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور المتصل يخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط

قوله او محمول على نكارة الضمير اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضماير الراجعة الى النكرة اذا لم يكن تلك النكرة مختصة بحكم وضعه كانت نكرات

قوله ولا ذاهب عمرو الا الرفع فاذا قلت ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فهذا جايز ولكن ليس على عطف ذاهبا على قائما وعمرو فاعله ذاهب لانه لو كان معطوف عليه لفسد على ما ذكرناه ولكن على ان يكون ذاهبا

عمرو جملة معطوفة
على الجملة التى قبلها وقدم الخبر
فيها على الاسم كانك قلت ليس زيد
قائما ولا عمرو ذاهبا

ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها بتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء و الى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بنائه فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير

عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية والاستفادة ما هو ربط للجملة الثانية بارتباطه المعطوف عليه يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الجملة الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه فى قوة ويغضب زيد غضب طيرانه عصام

فيغضب

فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى اما له الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد لانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر

اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا

فهذا وان كان بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها او غيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور دون تاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء فى بعض القراءات اى عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه

ثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره

ذلك ما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع

يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفعه ان السامع به

تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب

الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب

اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص

اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضربه هو لا

من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد

ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا

لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى

جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل او اجمع و

اخواته وكليهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا

عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر

المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في

متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان

فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل

ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير

اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ

الاول اي مكرر اللفظ الاول معناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت

وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية

الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصل لا يجري اي التكرير بحكم لا التكرير الذي هو التاكيد

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا وحروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير

ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي لتخصيص الالفاظ بالاسماء

ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي

والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محفوظة محصورة اي معدودة محدودة وهي

نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة

قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من

حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي

وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات اخر

بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين

يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما

افرادا وتثنية وجمعا او اختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر

الواحد نفسها في المونث الواحد انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن

بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المونث

وغير العاقل من المذكر والثاني وهو لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي

الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير

المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب

كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت

النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث الواحدة والجمع بناء على الجماعة

واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء

ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقهما

مفرداكان اوجمعًا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل
مالم يلاحظ افرادها مجتمعة ولم تتصور اجزائه لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك
الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد
بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى
في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق
اجزائه احساسا واحكاما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس و
العين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد
اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني
نفسه التبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب و
المجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني
يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو
الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرهما اي ذكر
اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية

واللزوم

واللزوم ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني
زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب اليه عن المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بالنسبة
اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس بنسبة ما نسب
اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى
احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا و
نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق
الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا النسبة الى شيء آخر اثباتا و
يكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل اي بدل هو كل المبدل
منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل
الاشتمال اي بدل هو مسبب غالبا اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال
البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان
ذاتا لا انه يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك و

لتعلم ان الغلط لا يقع في فصيح الكلام ومنهم من فصّل وقال الغلط على ثلثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جائني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطانة وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بدل وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر كانك وان كنت معتقدا ذكر النجم فتغلط نفسك وترى انك لم تقصده الا تشبيها بالبدر وكذلك قولك بدر شمس وان جاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ فالمعنى من التصريح بكلمة بل سيد مطول

ان اختلفا مفهوما فيما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انه لم يجد وانه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل الظاهر انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جائني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة المضروب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزئه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه ولا مناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانا لم نجعل هذا

البدل

البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصدت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جائني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان توافيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جائني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيهما مدلول الاول فيقع اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة توضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه

اى يكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة فى اربعة مثال الابدال الاربعة ابدال الظاهر من الظاهر نحو زيد اخوك زيد اداسه زيد علمه زيد حمار وشالهانى ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وبد زيد قطعتها اياها وحبذا الزيدين كرهتهما اياهما وحمار الزيدين كرهتهما اياه وشالهانى ابدال المضمر من المظهر ضربته زيدا اياه وبد زيد قطعته زيدا اياها وجهد زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد كرهت زيدا اياه وشالهانى ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهت حماره ستوسط واما الفرق المعنوى بين عطف البيان والبدل فحاصل فى جميع الصور لان البدل هو المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول لان التابع بيان للمبين سرح لك

كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اَقسَمَ بِاللهِ اَبُو حَفصٍ عُمَر مَا مَسَّهَا مِن نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ اغفِر لَهُ اللَّهُمَّ اِن كَانَ فَجَر وعمر مقبل من على الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفضله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قوله بشر ان جعل عطف البيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد وآخر البيت عَلَيهِ الطَّيرُ تَرقُبُه وُقُوعًا وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال فى قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى وانتظر نزوله ليقع عليه وقت الذهاب روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدًا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن

انما جنح الى بيان القصد والفرق بينهما لان كلا يصلح لامه انما يصلح للاخر فى اكثر المواضع فيتوهم عدم الفرق بينهما فيحتاج الى بيان الفرق دفعا للوهم عصام قوله اذ لو لم يعرفها يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشئ بنفسه

لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها عصام

عبر عن الحركات البنائية بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف آثارها يعنى لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ مرحوم

الاسم معنى المبنى الاصل مثل اَينَ فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى مِن عَذَابِ يَومَئِذٍ فيمن قرء بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع الامرين اما بانتفائهما معًا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودى اشرف والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات آخره وسكونه عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما هو فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المرتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن الا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو مَنِ الرجل ومَن امرء ومَن زيد وهى اى المبنى والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء

لان بعضها معرب كغلام وثلاثة عقود

الجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف

الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها

فمنه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل

في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من علتين اخريين احدهما

علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انما لم اختيرت دون

الباب الاول في المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او لمخاطب من حيث انه

مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم متكلم به وبالمخاطب مخاطب به فان انا

موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب

فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا

القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا

فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما

تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان

يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من

لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم

من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه

لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم

الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا

لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ

من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين

مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه الغير المحتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء

منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير

مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله

ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب

ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب

كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال الذي هو الاصل

والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل و

ستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل

ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد

المجهول الماضي المتميين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما

الى ضربن على صيغة جمع الغايبة الماضي المجهول وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم

اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت

ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت

ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن

انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان

اجماعا والحروف اللواحق لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني

الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما

ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما

انكم انك انكما انكن الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي اي اياي ايانا اياك اياكما

اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا

واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والكاف في ارايتك زيدا ما صنع بمعنى اخبرنيه فالتاء فاعل لكونه مسندا اليه والكاف حرف خطاب تدل على احوال المخاطب ارايتك زيدا اى اخبر ارايتكما زيدا اى اخبرا
ارايتكم زيدا اى اخبروا والاستفهام في ارايتك مستعمل بمعنى الامر بالاخبار مجازا من باب ذكر السبب وهو الرؤية وارادة المسبب وهو الاخبار اذ الرؤية سبب العلم وهو سبب الخبر
قال صاحب الكشاف لما كانت رؤية الاشياء سببا وطريقا الى الاحاطة بها علما والاخبار عنها استعملوا ارايت بمعنى اخبر والكاف فيه حرف خطاب اذ لو كان اسما لكان
مفعولا مع ان ما هو بمعنى الابصار لا يتعدى الى اثنين والاخير يثنى ويجمع على حسب المخاطب لا على حسب المفعول تقول ارايتك زيدا

والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك
الى غلامهن ولى لنا الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب
الغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة معا كضربت وضربنا فضمير
ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى
المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة
وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان
الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وفي بقية الانواع
الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار
المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات الاطول
الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر انما يصلح
المرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التى وضعها للاختصار استتار الفاعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة ويكون فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى في
الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضى للغايب الواحد المذكر اذا لم
يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في
نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او
فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب و
اضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او افعل
التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو

اقائم

اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون
بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير على
حاله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في
تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما اى
الالف والواو في الصفة حرفان للتثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير
المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع
الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر
المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل
بينه في الاتصال تركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف
لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اى يكون الضمير مسندا اليه اى الى
ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اى تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل
زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب
الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف
الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد اذ لا حاجة اليه فانه لو وقع الا
لتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب

١٦٢

قوله وكذا تأكيد لازم لا فاعل وهذا هو تحقيق الشيخ الرضي وفيه تفصيل بينا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له فلا فرق في عدم الالتباس واتحاده في الشبه وغيره
واتحادهما بأنه فالتبس سواء كان مخبر الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما قد فان اتفقا في الغيبة ايضا فالتبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة
والضمير لا يرفع الالتباس وان اختلفا في الغيبة والخطابة والمتكلم فالتبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع
المخاطبين والمخاطبتين فان اللبس حاصل بينهما وبرفع بالتأكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد فلا

انما قال نحن هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا وعلى ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر انا زيد مثال
كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا تأكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد لكنه تأكيد
لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن
على هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة الالتباس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك
انا المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا
فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد
الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب انفصال
الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي
هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
لبعده المتكلم في تأخير الاعرف ولا يحتمل طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل
وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا
لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم

قوله وان شئت اوردته منفصلا
قال الشيخ الرضي والاولى
انفصاله في باب
علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان
المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث
المعنى فكان ان في اتصلت بضمير الفاعل وفي مفعولي
باب علمت ركنه المبتدأ او والخبر وفيهما الانفصال
لانه كان في الاصل خبر المبتدأ يا عتبار ان عامله معنوي
وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يبع البقاء اثره قلنا
هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك

فلك

١٦٣

عير خارج كما فيت وذلك لان المراد بقوله لولا
انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله من اوله
فيتسمل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب بما ذكره الشارح
قدس سره عفور

قوله في مثل ضربته واجب الاتصال لان ضمير المتكلم
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل كانه ليس
بفصل واذا يفصل بين الفعل و
مفعول شيء وجب اتصال
المفعول بالفعل
محق

يعني في ان لولا وعسى لغة اخرى عند مجيء المضمر بعدها
على خلاف القياس فاوقعوا بعد لولا صورة المتصل
المنصوب وهذه الكيفية وان كان بالا اخرى الا انها
ثابتة في لغتهم وانكرها بعض النحويين

فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل المتصل وكذا الفصل نحو ضربي اياك
للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون اعرف ولكن ما قدمته
فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول
فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في
الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر
تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا
انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه
ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك
الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام

مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه والاخفش يصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه ولا عسالة فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع و سيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش يتصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا الحقه تلك الياء لتقى اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر و لهذا سميت نون وقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكون الامكم بل حالكونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو تضربني لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني أن وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فيها مما والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك لتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر

نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفعل من بعد دخول العوامل بدون المعرفة دون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال الكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير و عند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل يستبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرفون المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله ولانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين و يتقدم قبل الجملة وايراد لفظة قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجع غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك لمفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيانا للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء صح هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم

بجل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو
مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم
قبل الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا و
منفصلا فاذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه
كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا
حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل من الراى من بعض الكتب يوسا
يلق فيها جاذلا وطباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار
ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و
ذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد وان
المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا
ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من
المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا
يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة
المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها

لمشار اليه

لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها
اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسية محمول على
التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اى اسماء الاشارة خمسة ذا حال
كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا و
للمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم لكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدا
وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات
ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على
احد الوجوه وللمونث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المونث الواحدة لانه لم
يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يبنا سيما وقيل
هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها الفرعيتها وتي بقلب الالف ياء
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما
وللمثناه اى مثنى المونث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء
فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا اولا
كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو

ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه
على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم نها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر
اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي حروف الخطاب خمسة
والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في
خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي
ستة واجعل الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي
تلك الخمسة والعشرون من ذالك الى ذاكن يعني ذلك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني
تالك الى تاكن وتيلك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد
واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذلك فقد رده الزمخشري والمالكي
وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق
مذهبا واحال الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك حالكونهما اي الاخريين
مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقا واما تانك وذانك
مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
للقريب ثم اما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره
الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزء يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تمييزا اولا
يصير جزءا تاما ان كان يتم مع الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة و
عايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن
جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه
ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن
مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا

او غيره واذا كان ضميرا اتم من ان يكون للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول عنهما بقوله وصلته اى صلة ما ذكر اى جزء الا بصلة جملة خبرية او في معناها
كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير الا غير ضمير لاى للموصول لا لغيره وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات
الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث
ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع
المذكر والمونث الا انه فى جمع المذكر اشهر واللذين كالذين لجمع المذكر واللائى
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجرا
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انهما فى جمع المونث اشهر واللاتى و
اللواتى لجمع المونث وجاء فى اللتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء و
فى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى
فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار
اى اضرب الذى فى الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار
وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى
او التى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها
وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف و
اللام اى مجموعهما بمعنى الذى والتى او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى
لا يتم جزئية الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة
لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى

لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى وما يقوم مقامه و
مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم
طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك
الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال
واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى والتى
او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه
الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير
خبرا نصب على الحال من ضمير اخرته او ضمن اخرته معنى جعلته خبرا متاخرا فاذا
اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى وقعتها فى صدر الجملة الثانية
وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله
الذى كان له فى الجملة الاولى وهو فى محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت
المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك
اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول
منها فان صلة الالف واللام الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل
من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل
الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا و
عسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس
زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل

والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يودي الى ان يكون الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصديرها للذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية الا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة

نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو وما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة وانما المذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان وذي وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا لانها كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد فانها بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها

بعض ما يوضحها كما حذفت من الغايات ما بينهما وهو المضاف اليه ولم يبنن اى الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى بحث المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ صنعت اى صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شئ وهيهنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال ما كان

اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسماء مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة

لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشيخ الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا الحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال كل ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه فهو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا قال بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى هو علم ما قبل مصدر معرفة مونث ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما عدله فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشيخ الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان

وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز تشابهه فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا و
معرب فى استعمال بنى تميم الا ما كان فى اخره اى الا فى فعال علما للاعيان يكون فى اخره
راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف فى
سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل اولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثانى مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى ونحو لا يقصد
ان يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية ا
يقصد من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه
صوت الغراب من نفسك ونحو لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ونحو ايضا لا يقصد
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق
عند صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل
من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها

دالة

دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت
لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ
ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او صوت
به للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا
لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثانى كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع
تعلقهما بالغير ملحقين باسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اى المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا
قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه
صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا علما لان بين جزئى
كل واحد منهما نسبة قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد
مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة
على وجه اخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا

شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة الثابتة التي تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما
ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على
المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف وغيره بنيا
اي الجزآن الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمن الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر
واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر
وحادي عشر وانما اوردنا ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان
احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان
الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل
على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما

الا بذكر

الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني
للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون وان اي وان لم يتضمن
الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك و
بني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء بلفظ معين غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا و
المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض
معين وكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وبتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا
فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم
وبناؤهما لكونهما موضوعين وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف و
حمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لان في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف
التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد
منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم
كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث و
الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق
اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على

اى وانه كان فى الاصل مركبا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اذ اخره نون ساكنة كما
فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى
الخط فهى بنية فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب
على التمييز مفرد لانها لما كانت دوسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم
رجال عندى كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير
مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما
كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح
بها وتدخل من فيهما اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم
من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن ولكن
جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
استفهامية وخبرية ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه
من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كليهما لكان اوفق
لنا بين الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية

والخبرية

والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله
فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه فعل لفظا او
تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان
منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز
وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعين احد
المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به
وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل
كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من
ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا
جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى
كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل
فى قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه
الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم
رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف
الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف
عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه فعل غير مشتغل
عنه ولا قبله حرف جر ومضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو
مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه

يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبران كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل فلا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتداء وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء الا في كل واحد منها وهي من وما واي واني واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما انما كانتا استفهاميتين يتاتي فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وهو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجز مجازا نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك به واما اي فيتاتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كاين مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية

والوجوه

والوجوه الباقية مثل بمن ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه وكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل مميز كم عمة اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى على ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة ثلثة اوجه احدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبهما الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها بجد منها مستنكفا منها فحذمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى دناءة طرفي ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسئل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على

سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز
اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة فى موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها لتسليط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاء واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت
خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل
كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا
سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية
دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار
مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن ضربك
بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اى كم مرة او مرة ضربت والى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت
فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين
انه ان كان المصدر للنوع فظاهر وان كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال
عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون
كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر
عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من
تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ لا
النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام ما اضيفت هى اليه

فلما

مضمون الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها عصام اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها كيمين وشمال واخر وغير ذلك

فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة
وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام و
خلف ووراء ولا يقاس عليهما ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض
التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع
عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن
غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه
المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفهما
بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء
اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على
الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف
الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها
كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع
الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر
بقائه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا
زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اى اذا اذا كانت

زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى بدلالة الاصل
فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر
فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ولهذا كثر استعمالها
فى الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما
فى قوله تعالى حَتّٰى اِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وحَتّٰى اِذَا سَاوٰى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وحَتّٰى
اِذَا جَعَلَهُ نَارًا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
فتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها
اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل اِنْ ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة
عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم نجشته نجاءة بالضم والمد اذا
لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا
السبع واقف او حاضر على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو
عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء
فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها
للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله تعالى فوقف السبع او مكانه
مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول

محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع ومكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد
الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن
معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها
اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها اما لما مر فى حيث او لكون وضعها
وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فَسَوْفَ تَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلٰلُ فِىْ
اَعْنَاقِهِمْ ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى
للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى
حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس
وقد جاء انى بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الا
ستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما و
المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما
اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين
قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اى على اى حال هو ويستعمل فى الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو
كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل
كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا

ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وتكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فما دام لم يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اول كل وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهما اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر

المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا فلذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضموم وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي والزمان الماضي المنفي وقوع شئ فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمناسبتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شئ ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه

عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض
الثابت الباقي على حد الدهر والظروف المضافة الى الجملة واذ كلمة اذ المضافة الى الجملة
يجوز بناؤها اكتسابا للبناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله
تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح
ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى
المبني البناء منه وكذا الآتي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد و
قيامي مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة
نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اى هذا باب بيان المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه
اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج به النكرة وهو اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان
معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من
حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء
كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة الوضع لا انه الموضوع له فالوضع

كلي و

كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد و
وضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما
اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته و
معهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذلك
الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها و
معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد
المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان
التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا
يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام
في امسفر بدل من اللام ولا يعتد بدخلته فيما هو من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ الاصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها
اى احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الرابع الاول فان المنادى لا يضاف
اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف

الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنوية فقوله معنى
مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احدها هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف
وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية (الكنية ما صدر بالاب او الام او الابن او البنت)
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين
بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء
المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول لغيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشئ بعينه غير متناول لغير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اى تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما
اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اولها
لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم
المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية
الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان التنبيه بين اصناف المضمرات فان

سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع
المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه
اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت النكرة

اسماء العدد

وانما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة
كانت تلك الاشياء او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات واحادها كل واحد واحد منها
وكمية الاحاد انما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع
له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين ونداء ونداعين و
مثاه ومثوين من حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء
العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمائات والوف وعشرين او با
لتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومأة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة

ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان او ثنتان

في مفرد المؤنث وتثنيتهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة

المذكر اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها للجمع

المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس

لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر واثني عشر في المذكر نحو احد عشر

رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل

بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف

وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة

في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب في تذكير الثاني في

المذكر كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة

واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول

على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا

حكمنا عليه بانه جنس اخر من التأنيث وفي ثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على

ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب

تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند

التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع نقل التركيب في احدى عشرة

واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة

الفصيحة لان السكون اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب

بالعطف على عشرون المنصوب بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى

تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل

عقد من ثلث العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما

غير الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة

التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما

في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك

العقود على الزائد عليها كاثنان الى الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من

غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث

ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى

تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مأة والف في الواحد مأتان والفان

في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مأة والف

وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد

واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مأة وواحد

او واحدة ومأة واثنان او اثنتان ومأة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومأة واحد عشر

رجلا واحدى عشرة امرأة ومأة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومأة و

اثنان وعشرون رجلا وثنتان وعشرون امرأة ومأة وثلثة وعشرون رجلا وثلث و

عشرون امرأة الى مأة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في

تثنية المأة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومأة الى اخر

ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة

عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب و

شذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانا اذا حذفنت فالوجه بقاء الكسرة كما في

قولك جائني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعي

زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل

على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته اعنى مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اوقعوا جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والتنوين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلث ماة الى تسع ماة استغناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا ماة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها مات او مئين لان للماة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثماة امرئة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بما ته امرئة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلا ومميز ماة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع ماة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال ماتا رجل كما

يقال

يقال الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت ماة والف من اصول العدد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من العدد والماة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعبر به مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز لواحد والاثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجوهر حروفه المصورة بالهيئة الحاصلة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة

وانما اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما والاشك ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك الاستغنا انما يكون لافادته اي افادة لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول للقول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منهما وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو

الثالث عشر

الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

المذكر والمؤنث

ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل

ونحوهما وغيرهما من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة المؤنث
اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء
والالف حال كونهما مقصورة كسلمى وحبلى وممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم
الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة
موضوعة للمؤنث مثل هى وانتِ وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما
اى اسم بازائه اى فى مقابله ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة الرجل وناقة فى
مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا وحكما
بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال التانيث
اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد
مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلته ووقوعه فاذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل
متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقى فانه حينئذ لك الخيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء به لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ
ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى
وضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقدير بقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء

بالفعل

بالفعل وفى تركه تقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد
اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع به واجب نحو الرجال جاءت وجاؤا
غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا
نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء
به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من
جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال
الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء
الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع
المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر
الغير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مفردا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير
فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما فى جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث
وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء لان الاناث لنقصان
عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء

مبحث المثنى

المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف
او قد ربعد قوله و نون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل
مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات

قوله من جنسه اشارة الى ان شرط جنسية المعنى بمعنى ان يكون حقيقة احدهما عين حقيقة الاخر بعد طرح ما به امتياز احدهما سواء كان ما به الامتياز من العوارض [illegible]
الجزئيات نحو [illegible] عن الاخر كما ان قوله مثله اشارة الى اشتراط موافقة اللفظى فخرج الالفاظ المشتركة عن الحد اذ لا يقال قران ويراد بهما الحيض والطهر على الاكثر وانما يراد
بهما طهران او حيضان [illegible] يقال العينان [illegible] عين الشمس وعين الميزان لان الاعتبار عندهم فى التثنية والجمع بالاتفاق فى اللفظ دون المعنى كما فى العلم فان نسبة العلم
[illegible] مشترك [illegible] وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون [illegible] ان يقال القرآن والقرء [illegible] والجواب ان العلم [illegible] موضع الاعتبار ذات [illegible]
[illegible] تشخص بعينه من غير نظر [illegible] فاذا اجتمع معه [illegible] صح تثنيته لانه من جنسه باعتبار معنى التسمية اذ كل منهما تشخص بعينه من غير
[illegible] ذلك الشخص وانما يقال القمران للشمس والقمر مع عدم الاتحاد فى اللفظ لانه انما يقال القمران لهما بعد ان جعل الشمس قمرا وانما يقال الابيضان للماء والخبز مع عدم
[illegible] الحقيقة [illegible] فان الجامع بينهما [illegible] جلبه

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر
ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او
التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى
حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع اللحوق ولا باين
باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقهما على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل الامر
من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان
تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد
حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع
له بوضع واحد المشترك بينهما فلو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم
المفرد فالحاصل انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا يشكل بالابوين للاب والام وكذلك بتثنية القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر
والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما
ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد
الاشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما

لكثيرة

لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعاء لابى بكر يأول بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريفنا لتثنية قوله من جنسه ولما كان اخر
المفرد الملحق علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين
حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور
اى الاسم المقصور وهو ما فى اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة
كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى
والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى و
الثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه
منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد امبل
كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت
الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا
للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود
ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى
الاشهر الاصل انها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القرائة او للمتنسك من قرء
اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اى منقلبة عن الف للتانيث كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احديهما
للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف

فايدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع
بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني
قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو وياء اصلية
ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها
واوا وفي الترجمة الشريفة الشريفية تغيرات اللازم من همزة العباية انه لا يجوز ان يقال في
دعاء الا دعاءان بالهمزة او دعاوان بالواو ولكن المشهور دعايان بالياء فكان ينبغي ان
يقول المصنف والا فوجهان بعهد لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها الا ما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي
من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء
ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة لان النون لابهامها تمام البنون
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان ق.
حذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف من اخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما هو
ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع
بهما بدونهما صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان

وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس
قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي

المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد
في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال
على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في
قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل وبهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان
الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس واذا
قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما يكون
الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول
اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق
بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم
لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه
لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء

وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع الواحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما يكون الجمع والواحد فيه متحدين بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر والصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي الجر والنصب ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقر من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع تصحيح

المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كعين او الاثنان كامرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع عن الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة صبور وجريح فلا يجمع بالواو

النون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغتي جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل ولعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض فانه لا يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل في جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس والاعطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي بتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات في الكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض

ايضا

ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما في الحواشي المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اى المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء **المصدر** اسم الحدث يعني با لحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلك وويحك له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماع اى سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير الماضي

مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا امس او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في اسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه كما يكون الظرف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل كما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه لا يثنى في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاسناد فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاسناد على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل لان النسبة الى فاعلها غير ملحوظة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل الى المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بالجر الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا

صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فمعنى قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اظهر واكثر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء

اسم الفاعل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل له حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما فلعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل يخالف اكثر الشارحين المصنف

واسند واخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة
البه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل موضوعا لمن قام به لم يتنبهوا
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويجد شيئا ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا بعد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على
هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صفة المبالغة
كحسن واحسن ومضراب وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على بنية فاعل
ومن غيره فلا ثبات مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع
ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا
ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو
مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة فلو اقيم متفاعل مقام مستغفر لكان مثالا لكسر الغير الواقع في اخر
المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا
مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل
عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان الفعل يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافتان بيانيتان
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد

ضارب

ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقيا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم
الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال
ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الا
ستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اى الزمان الماضي
بالاستقلال وفي ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اى اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي او الحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له
اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه
بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى
المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة

عُدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم
الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى
كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس
وما بنيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم فاعل
ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم
الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث
ذاتهما بالحاق علامتى التثنية والجمع نحو تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز
حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما
اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز
حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرء المقيمى
الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا
العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرائة مما لا
اعتماد عليه **اسم المفعول** هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن
وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما
وقع عليه الضرب واعتدادا بانه من مقام ما على ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا

المحدود

المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صح لتفضيل الفاعل او
لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم
المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول
كمضروب ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر
لخفة الفتح بكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب
والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر
اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما
يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم
الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم
فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه
مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضمها اذ لا يقال رحيم الا من رَحُمَ بضم الحاء اى
صار الرحم طبيعة له ككرُم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد
فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره
بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان

مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا الزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها
مشبهة به ولكون عملها المشابهتها اياه وبناؤها كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل
فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام
الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان
حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة
متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس
باللام او مجرد عنهما وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او اى عن اللام و
الاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول
على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول
فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين
وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على
التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى الاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة
اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا
حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود
ذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه

عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام
على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير
الاسلوب بترك العطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن
الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام
فى تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى و
عكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها
مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع
كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافا
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بحذفهما معا والاخفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافا
الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه
عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة
وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ

اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من اقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فيما كان فيها ضمير واحد فيما اى من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها فهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه بجره فيهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا لما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمولا لصفة بها فلا ضمير فيها اى في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اى تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اى الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون

حسنوا

حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما او يجرانهما فان البهما فتقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معط اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول للضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعط ومفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل

ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والبا في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة وذلك ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد او مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من

الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لأن هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من
الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام حروف
ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من
اصوله او من زوائده او ممتزجة منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو
حمرة وعور او زايد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة
مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد
افضل الناس بان افضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل بان
قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل
اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد
فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد
نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من
تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لا عرف بها نفسي ولا اضل فتقلدت ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا
يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله و

بلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل قال الشارح الرضي هذا احمق من قبيل
ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل ان يشتق
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على
الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف يستعمل
اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الا
نفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم
المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما
كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
عمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افضل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا
يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا ان يكون ذكر اللام او من لغوا واما
قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست بتفضيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى فلا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفة
المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان

بصنع افعل التفضيل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط فى استعماله
بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان
خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على
مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة
باضافتهم اليه والثانى ان يقصد الزيادة المطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما
اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو
مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه
الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه
او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفه مونثا نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند والهندان
او الهندات افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير
فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية و
جمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى الناس النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن
لمشابهته بما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل

المضاف

افطار يوم الشك الذى يلى ان يكون من رمضان يجوز ... صوم شعبان عليه ... اصحابه ... يوشنه غير مستقر اكثر اخاد بنجم الائمة عصام الدين

واستعماله باعتبارها ... جميعا ... واحدة ... وهو محال فعلمت ان نسبته ... الى القيام بنسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة ... الفضل ... بين الجهتين فظهر انتفاء ... ان اهم ... افضل الناس من ... عليه

المضاف فهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من
المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا اللزوم
مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو استراجه عن التفضيلية لفظا ومعنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى
لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو فى
حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين بابه فكانها
من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما
خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا الا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال على فعل ناصب له قال الله تعالى هو
اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل فهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا
يجمع ولا يونث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم
التفضيل صفة اى فى صفة سببية هو فى اللفظ لشئ ومعتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على
نفسه اى على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا ذكر بعد

فى عينه وفى عين زيد متعلقان بحسن ثم
اعلم انه قد بقى فى هذا المقام بحث قال نجم الدين منقولا
عن الامام ابن جنى انه فسر السبب بمتعلق الرجل واما كان
الكحل متعلقا له لانه مظروف عين الرجل التى هى جزئه
ومرتبط به بالضمير ثم قال من عنده ان التفضيل بالحقيقة
العين لا الكحل واذا كان كذلك يكون العين للكحل فى

قوله عرفا
لا لغة لا يخفى انه
لا يتأتى ذلك مع وجود
التفضيلية اذ لا ينفي وجه له كرها
عصام

قوله وهو التغاير بحسب الذات آه قال الاصح
اسم التفضيل الذي لا يعتبر ان يكون المفضل فيه مغايرا

الخبر لكان او حالا عن اسم او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في
اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين
الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي
المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب
حتى يتيسر فيه عمله كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل
في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف ولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما
اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر
لعدم اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل
عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار فلذا لا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي
بالنفي كما سيتضح فاندفع وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن
في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن منك بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على
اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن زيد اما بان
يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في
عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم

للمدح

قوله مع النفي بمعنى حسن فالتقدير ما رايت رجلا حسن

المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه
الكحل حسنه منه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى كما اقتضاه المقام و
لا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزايد على شيء ما يساويه مع
زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو كان في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا
فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال
التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل
في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز
في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور
متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا الاحسن بالخبرية
والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه
اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي فهو الكحل
اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله
بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من
معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا الاسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن

بين افعل ومعموله
لضعف عمله فيجوز زيدا
كان عمرو ضاربا نص
عليه الرضي
عص

قوله وتقديره ما رايت عينا حالة نعين زيد آه اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين مفعول رايت و احسن فيها الكحل بدل منه بدل
الكل من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا

احسن في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب عبارة ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكروا الاستعمالات في هذا التركيب

المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل ولكن ان تقول كما قال سابقا ولكن ان يجعل معنى قوله فان قدمت آه انك ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس يعني حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه ولم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فهنا احسن متعلقان نظرا الى تقدير الكلام عصام

ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد وكيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد
ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الوارد في اداء مثل هذا المقصود وذو
الكلام فيهما ولما قرره مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق
المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن
ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشد
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك
ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام
منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من
البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على
ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه
لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حـ فان قدمت على
اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد
مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل
التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها
احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا
ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل
بالابتداء لانها فرع الاولى لان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا
مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد آه قولا
يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف

احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا
ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل و
التأية من ايي واتى كالتعية من حيي وحي وهو المكث والتأني وساريا من السري
هو السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي
السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف و
الواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد
الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب
على المصدرية اي ايتانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير
واديا والمعنى لا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه والا ما وقى مصدر
وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي لا ارى واديا اقل واخوف في كل
وقت الا في وقت وقاية الله ساريا بقوله مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتهم
فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب
به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت
الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اي سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو
عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع و
لو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع و
لما تمم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها

مبحث الفعل

ولم يكتف بذلك لقصد بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه
الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه
وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه
الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها
الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان
النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في
نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد
به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني
فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهوم **مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة**
في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا
وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع و
يصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الحد في الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع **ومن خواصه** اي خواص الفعل
دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه
كلام الامر ولا للنهي عن كلاء النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه

المعاني

المعاني لا يتصور الا في الفعل **ولحوق تاء التانيث** عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق
تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الاسماء الفاعل والصفات استغنت
عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم **ولحوق نحو تاء**
فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نون
فعلن ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الاسماء لانه فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وخط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما دل** اي فعل
دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة **على زمان قبل زمانك** الحاضر الذي انت
فيه وقبليته ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه
بان ضربت **مبني على الفتح** خبر المبتداء المحذوف اي هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب شرطا
وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير
انما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح **ومع غير**
الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع ما اشبه**

اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه ملتبسا باحد حروف نأيت فى اوائله
يعنى الحروف التى جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل
مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه
للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يتم مضارعة الا بهذا المعنى اذ معنى
المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مونثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان
او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحد وللمونثين غيبة اى حال كون تلك المو
والمونثين غائبات او بمجنبة والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما
واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من
الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو
فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال فهو الاولى لموافقة السابقة وحروف المضارعة
مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويخرج ومفتوحة فيما
سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا
يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولذا كان هذا الكلام فى قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد

لشدة

لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة
ولو دخل عليها يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة واما نون جمع المونث فى المضارع
يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث فى الماضى فلا تقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون
والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغائب المونث والواحد المخا[طب]
المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع و
الفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون فى حال الجزم
مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز
المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اى حذف النون فى
حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرهما
والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة الفتحة نحو لن
يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم
يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر

من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد
يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فليعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذى
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول
الذى ضارب هو على انه ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان و
يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره
فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده و
السين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب
اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان نقص كايش في اى شئ وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذ ان
خففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكى وبان مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى
اللام الجارة الزايدة في خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جواز
فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنى
فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمكة وتشرب اللبن وبعد او نحو الزمنك او تعطينى
حقى فان الفاء والواو عاطفتان واو عاطفة بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الا
نشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من تلك الانشاء فيكون
المعنى ليكن زيارة منك فاكرام منى اياك وفى لا تاكل السمك وتشرب

اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التى ينتصب بها المضارع مثل اريد
ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون
ليست ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من ان المثقلة لان
المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة لانها للرجاء والطمع فلا تناسبه و
ليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان
لا يقوم وان التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبته
الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما فيجرى في ان التى بعده الوجهان ولن مثل لن نبرح الارض ومعناها
اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن
ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى ياذن الانتهاء
واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما
بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها
لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم
يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد
فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا و
قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدا وتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات النحو انما الا انه لما كان
انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت

اذن بعد الفاء والواو فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها فان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى الانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها او بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان

التكلم

التكلم ومن ثمة اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها اذ ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه بوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا فقوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها الانتصاب المضارع مشروط

بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لانّ العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا
يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد
الكلام بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها
جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام
منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج
فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس
منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا نزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا لان الاستلزام نفى فعل فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت
مال فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى
لا يكون منك نزول فاصابة خير منا ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر ماخوذ مفهوم مما قبل الفاء
واما نحو سأترك منزلى لبنى تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها بما بعدها لان الواو للجمع دائما
وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مثل ما ثبت الواقع قبل الفاء فى كونه احد
الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا
زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع
منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها

بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى والا الداخلتين على ان
المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها
تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى والا ان تعطينى حقى فسيبويه
يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها
بالى بتاويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى
الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت
منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتمه او فتشتمه
او ثم تشتمه فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى
ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان
كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة
اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه
كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهارها
ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة فى تقدير ان على وجهين احدهما استتار
ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان
تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل
على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك
فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام
الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها

ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لا المعنى
الاول الغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام
بمعنى كى عليها اى على ان استكراه اللامين المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا
اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب لكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم
يذكرها او يجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احترازا عما
استعمل فى معنى النفى بهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اى ويجزم المضارع
بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما واذ
وحيث يجزمان المضارع مع ما فاما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع
مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما و
اذا فشاذ لم يجئ فى كلام على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا
قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن
المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط
انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به و
بان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى
فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد ارجاع الضمير الى ما هو اقرب
اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لما بالاستغراق

استغراق

استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم زيد ولم ينفعه
الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا
قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اى وتختص لما ايضا بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى فى نفى بها
فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع
ايضا تقول ندم زيد ولما ينفعه الندم فلام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو
قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم ولا النهى هى اللام
المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد
لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل و
المفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى تجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا فى شرح
المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة
لا تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل
ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليهما ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما
فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس
سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر

تلك لتنبه بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه
شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان
تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع
صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم
وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني
زيد اتيه او اتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا نحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك
وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء
وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فنولي بالفاء واثرت في
تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم
يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي و
ان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك

امس تقديرا فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة وهي
الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى
غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى
الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن
الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك
اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم
ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا
تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا انما كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فتقدر
ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به و
انما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق
بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان
للمضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها
قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل
الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب
لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة
جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان

النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد ولما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه يجب للعرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرء مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى المعنى المصدرى ايضا فاراد النص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة لذا ذكره المصنف فى شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرء على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اى اخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة الذى مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب

مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره جعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح التبس بالماضى المعلوم الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد الهمزة وصل مقطوعة لذلك بعينه

فعل ما لم يسم فاعله

اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضم الى الكسرة ودون فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من

الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء مثل تُعُلِّم وتُجُوهِر وتُدُحْرِج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت و
جاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين
اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه
لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يُطْوِي ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر من الماضي لزيادة
غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكره وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول من المضارع
مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا
الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم
الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه
الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قُول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من
الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت في ذلك
لا استخير واقيم اذ ليس في ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ

اصلهما استُخْيِر واُقْوِم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل
حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف
المضارعة نحو يُضرب ويُكرم ويُلتزم ويُستخرج ويُدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة و
ثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا اذا كانت
واوا او ياء نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلها

المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اي على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل
لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال
في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم
الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على
تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان
له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة
عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
زيدا او بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الا
ستفعال نحو استخرجته وبحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى
مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى

بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبّأ وخبّر واخبر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا و الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا

افعال القلوب

وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة

على قلة

على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين

المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب عمرو ولا شك ان الغائهما في هذه
الصور واجب ولهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت
يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان
مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص الافعال
القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها
قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو
مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال الاخيرين بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في
الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة
تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
بنصب جزئيها فوجب لتوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي
الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق
ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع من
العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان
كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزاها على الجملة
التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصايص افعال
القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين

والمراد بالتعليق هنا ازالة التعلق بسبب هذه الاشيا يقال علقت الشيء بالشيء او عليه اذا وصلت بينهما وعلق عنه اذا ازال الوصلة بينهما والغرض ههنا انها تعلق عنها لانها قبل طرو هذه الاشيا كانت متعلقة بها وبعد طروها صارت معلقة عنها ح

متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي و
شتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا واصل الموثر
ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظه
بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني لان الفاعل والمفعول فيه
ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف
ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني
لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى راى البصرية
والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي و
كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب معنى اخر حسبت
خلت وزعمت معنى اخر غير معانيها الاولى وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان
يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه
للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت فيتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته
اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين

اى بمنهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس
شئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت
بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت
الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معانى اخر قريبة من معنى
العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدا
موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم و
الظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالا
فعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة
فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين
الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لان ما هو عمدة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لاشتمال اكثرها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال فى البعض والاستمرار فى
بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على جهة الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها لا شك ان
كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض الصلة للوضع ولا شك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها
فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى

الافعال

بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من
الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة
على النسبة المدلول بها فيتاكد النسبة المدلول للجملة
بدخولها عليها ولا ريب فى ان الغرض افادة الزمان ايضا
بان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض
ايضا لا بد من حمل ذلك ما وضع لتقرير الفاعل على ان
العمدة تقرير الفاعل عصام الدين

الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح و
ما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه
منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما
كاملا وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة بضميرها اسمها وحاجتك خبرها
اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغراية نحو هل
اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها
وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك
وجاء ايضا قعد ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها
حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذى استعملتها العرب فيه
خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر
لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المرتب
عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المرتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى
الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول فى توقف الفعل عليه
مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا
فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان
تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر اعلى ما

هو قسيم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيهما ضمير الشان

هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيهما ضمير الشان اسما لهما والجملة الواقعة بعدها خبرا لها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذه الاقسام مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فما لك من نعمى تحولن ابؤسا و اصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع

ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجىء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة و آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال منه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول اداته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل

المصادر كثيرة وانا قيد الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انه لتوقيت امر معتبر ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ومخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان بان يكو

هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه المخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول المنفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيما من ابن كيسان

افعال المقاربة

ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لكن لا الجزم به نحو عسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك لدنو اشراف الخبر على حصوله للفاعل نحو كاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه نحو طفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا

يجيء منه مضارع مجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرفوا في عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف
فيها فنقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية لتقويته لمعنى الرجاء الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد
اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق
الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول ليس بخبر
لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان
يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة
الانشاء فهو مشبه بالمفعول لكن كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على
هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في الوضع بدل اشتمال مما قبله بدل الاشتمال الان فيه اجمالا ثم
تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي
والذي ارى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد بان يذكر
مرفوعه فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فانهم
مقامهما في هذا الاستعمال فانصر ان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة فيها هنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو
ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى
وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ولن يحذف ان عن الفعل المضارع

فالاستعمال

في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد
يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان
الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان
يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول
كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فالفاعل اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد
معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها
له بعسى كما انه يحذف ان عن خبره تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي لكل منهما حكم الاخر من وجه فاذا دخل النفي على كاد
فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح
ماضيا كان او مستقبلا وقيل يفيد اي نفي كاد للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله
تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي
الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئتهم يحكى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض
عليه ابن شبرمة فغيره فانشد به فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره
عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها ولم يكد

يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالنفى الداخل على سائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة

اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

حين اراد بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه عليها والثالث طفق وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق او اخذ زيد او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهى اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيئ او اوشك ان يجيئ زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيئ

فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ودرّ دره لكن ينتقض الحد بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الآن يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد

المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل فى غيره وما ذكر من موارد النقض كثيرا ما يستعمل فى الدعاء وله اى لفعل التعجب فيما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد فلا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته للكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى التعجب منه من رباعى وثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل المصدر الممتنع مفعولا ومجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن وبزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان واحدا منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز

الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او للابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة للزومها الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس في الجر عند سيبويه في نحو لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش احسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج نفسه اى في افعل ضمير هو فاعله اى احسن انت زيدا وزيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع للانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا

اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام العهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدا ويكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا وضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اى نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة مثلا اى نعم الذي فعله هي اى الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اى المخصوص مبتداء وما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريفها للعهد مقامه او خبر مبتداء محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير
متصرفين اشبها الحرف فلم يجب لحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل
وهو مثل القوم وتشبيهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا
او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة ان ذلك
في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط
والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب
الشيء اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا
او فاعله اذا عما هو عليه في التثنية والجمع والتانيث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او
مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على
الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه
تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز
او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص

الحروف

ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا

يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر
اخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان
او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب

حروف الجر

ما وضع للافضاء بفعل او معناه اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول في لما عدي
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك
الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليها او لان اثرها فيما يليها الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجد بخلاف ما بقي
منها ورب وتاؤها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر
تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون
حروفا وفعلا فمن للابتداء اي ابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على
الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت
من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد
الى او ما يفيد فائدته في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء

اى وتجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
فى موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى
هو الاوثان استقام المعنى وللتبعيض اى وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع
بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من
احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب
ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان
من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض
او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال
هل من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا
المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او فى الزمان نحو اتموا
الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى الميل باعتبار
الميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل
الى فى كونها للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى
كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لا لتبس الضمير المجرور بها المنصوب لجواز وقوعهما بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه
جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوز فيه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة
نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء

هذا

هذا كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان بقرب منه
زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم و
المصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ آخر نحو
بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء
على فاعله فان معنى ذهبت بزيد صيرت زيدا ذاهبا فالذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة
حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو
جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى زائدة فى
الخبر فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا اسوا
لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا فالفى بيه اى حسبك زيد وكفى الله
شهيدا والفى بيه انكان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
ختصاص ملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة الشئ
نحو ضربت للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت
لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق
التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف واشترا

كونهما موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى ومجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وامرأة وامرأتين ونساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء و تلحقها اي رب ماء الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل
وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطها رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر المختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي لان ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا

ليتمي الا آل على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب بها علم انه جواب القسم وعن للمجاوزة

اى لمجاوزة شئ وتعدية عن شئ آخر وذلك ما بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى الثالث

نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او

بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ نحو

زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من

عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه

نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه

وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل

البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور نظرا

كه استغناء عنه بمثل نحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد

فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر

فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبدأ زمان الفعل

المثبت والمنفي هو ذلك الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ

سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها

فان معناه ح ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى

الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء

في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان

الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته

مذ شهرنا او مذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر

عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل اليهما وانما لم يصح اعتبارهما

مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء

كما يتوهم

كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا و

خلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا

جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد و

اذا نصبت تكون افعالا **الحروف المشبهة بالفعل** وجه شبهها به

اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما

معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت

وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم

لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الا-

سلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمعي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا

لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي

ان وان وكان ولكن ولعل وليت آخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه

الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل

على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى

ان المفتوحة فهي بعكسها اى يعكس ما فيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة

لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما و

ح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على

اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستغناء يكفي في ذلك و

يلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة

على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض

اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اى حين اذ يلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة

اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة

ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة

التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه

قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع

الجمل اى في موضع يقتضى الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضى المفرد فكسرت

ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد

القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت

ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذى ان اباه قائم

وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا

و حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا و

حال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدإ مفردا و حال كونها

مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا و

قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ

وكون المبتدإ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية

لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو

لولا انى معاند لك زعمت اى لولا زعمت انى معاند لك ولولا انك تحب صديقك

وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان

يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير

المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها

مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه بما وقع بعد الفاء

الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان

كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع

المفرد لانها اما مبتدأ او خبر المبتدإ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت

بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة

والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اى فاذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى

اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد

القفا واللهازم انه لئيم يحذم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه و

اللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او

بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا

ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى

احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى فتعين

الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول

خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى

فتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما

هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان انما المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب

في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة

من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون

المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا

قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون

مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان

المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض

عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها

قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا
قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لفظا او تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه اشتاق ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على
رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر فان
ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم
اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا شو لكونه اى لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما
انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
الكسائى فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر
فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانما لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور و
لكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه
قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي معنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد
ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها
ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم اى على اسمها

اذا فصل

اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لان
دخولها عليها يلزم توالى حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك
اختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل فدخول اللام في ان على
اسمها وخبرها وعلى ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام
مثل ان في معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها
لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف
اللام وح يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع
الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره
صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من الافعال التي هي من دواخل المبتدا و
الخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا
يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان
كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اى في تعميم الدخول وعدم
تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر الا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون
خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله
ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين و
تخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا

والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق و إعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية وليكون كالعوض عن النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض عن النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة كان للتشبيه

اعلم ان لكن للاستدراك وهو رفع توهم تولد عن كلام سابق ولذا يتوسط بين كلامين متغايرين معنى كما ذكر في الحروف المشبهة بالفعل فهي في عطف المفردات تشبهه

اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان فان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح فاذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة قال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لكن تدل ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا او اثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا فالضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فاللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة و اشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو فهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو

ويحوالموافق لعبارة المتن هنا حيث قال ههنا تخفف وبعدها ضمير شان مقدر وههنا تخفف فيلغى على الافصح وعبارة في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت عصام

ما يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكن للاستدراك لتدارك ما فات ولكن اكثر الناس لا ينكرون فيما في القاموس يصح حيث قال ولكن تخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا او تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بين مناسبة اذ اللائق ان يشكروا عصام

قوله متغايرين نفيا واثباتا سواء كان النفي لفظا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ او لا نحو زيد حاضر

الا ليت الشباب لنا يعود فاخبره بما فعل المشيب واجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا بنصب

المعمولين بناء على ان ليت للتمني وكانه قيل اتمنى زيدًا قائمًا اي اتمناه كاينا على صفة القيام

فالجزان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان

ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى

رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا

منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كاينة

حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او

مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب فالغالب والاول وشذ الجر بها اي بكلمة

لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعى يا من يجيب الى الندى فلم

يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك

قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورًا

في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب

ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكره من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا

يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم

بشذوذه

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه

الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى

واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان

ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط لما قبلها وبدل الغلط

بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا

الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا

ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت واو واما وليس الا اجتماع المعطوف والمعطوف

عليه في الفعل في زمان ومكان فقولك جاءني زيد وعمرو وفعمرو وثم عمرو اي حصل الفعل من

كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب بينهما فقوله لا ترتيب بينهما بيان

لاطلاقها اي لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يعتبر هذا الترتيب

منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل

الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة

في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطو

اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف

من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه لا بد

لبدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فيصير كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية

وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وذلك انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات

الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب

مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط

ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي

حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء و

يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر

الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في

بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان

الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالمتكلم

للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع

اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي

لعطف ما بعدها على ما بعدها الا الثانى فلكل منهما فائدة اخرى فلا نحو ولا و بل و لكن هذه الحروف لثلثة لاحدهما معيناً اى لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هيهنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجيء ثابت لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل فاما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفى عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو فالمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انما تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجيء منفى عنه ولكن لازمة للنفى اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت فى عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى

حروف التنبيه

الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وقد تدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا يتبين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء

حروف النداء

يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد والمتوسط وايا وهيا للبعيد اى بفتح الهمزة

وسكون

وسكون الياء والهمزة للقريب وكان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة ولم كلمة اى والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب

نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى هيهنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم هيهنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى بنقض النفى المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وتعديها على سبيل لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فهذا بقياس لا بما ذكره المصنف وبلى فيما اشتهر اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وبلى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى اى والله واى وربى اى لعمرى فاعل وجير بالكسر والفتح واجل تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق المخبر كقولك لمن اخبر جيرا جل وان للمخبر قد ثالث زيد او لم يات اى قد اتى او لم يات وجاءت تصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاءت بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء

للتحبب فيجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن واللام والباء فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية جر ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد

والشرط

والشرط زيادتها التنبيه على جزاء القضية بحيث يستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور الحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها

حرفا التفسير اي حرفي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل مقدر في معنى القول تفسر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا

حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره دخولها على الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انما تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي

هو مصدر خبر بها نحو اعجبني انك نائم اي قيامك ودما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة

زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حروف التحضيض**

هلا والا مشددة ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل

من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا

نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه

معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل

والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل

كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى

للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع والتقريب** قد سمي بهما

لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او على المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم

انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره

متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن

قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيفيد ادن ثلثة معان مجتمعة

التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب

زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف

الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى

التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد

والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر الكلام لاقتضائهما

في حيزهما الدلالة على احد انواع الكلام كما مر تدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية

ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة

تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها

فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل

في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان باصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت

فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها

تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها

اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل

زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار فان دخلت

عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بل

الحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام

فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة

لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة

التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب اليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان

المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال

اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول

اثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة

بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرط** ان ولو واما

لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان

دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء

دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني

بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقوع منك اكرامي في الاستقبال فمتى وقع ايضا اكرامك فيه و

كذلك لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في

الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم

قوله بخلاف هل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لانه يدخل على العاطفة بخلاف هل فانه يدخل عليها وقد جاء

هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال

الشاعر وهل انا الا من غزية ويرد

انك تقول اثم اكرمتك فهل تكرمني

ولا تقول ام فاكرمني وتقول اسلم عليه ثم

هل يلتفت الي والهمزة لا يجيء بعد ام ويجوز

في هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي

فاعلم ان هذه الصورة ايضا من موجبات

كون هل مبتدأ عم تقرر فاعرفه

لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في
زعم المتكلم فلو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو هيهنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد و
من هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم
يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا
يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك
الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا
استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمها ان اي ان ولو الفعل لفظا
كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي
وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل
صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل العمدة حذف
الفعل وحده ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح
لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة
لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان
يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل

كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق دائما فال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بدل له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر
هيهنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء
منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد
خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في
اول زمان التكلم بالكلام فيخرج ثالث في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده
ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه العمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث
يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون ايمان
عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم
تأتني مثال للماضي معنا لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط
عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر
الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني فوالله لا اتيتك دائما اورد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف مثال الاول اشارة الى اشتراط الماضي في الشرط في صور

اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم
الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على
غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى
الاول فالحمل عليه وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم الاثنين
على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر
الكلام فلزم في الشرط الذي بعده الماضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون ولجيء به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان
اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط للزم
الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما
اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين
على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكورة
ههنا غير مذكور والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببيته الاول للثاني والتزم
حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في
حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان الجزء مبتدأ نحو اما
زيد فمنطلق او ما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا
غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل

سيبويه

سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اي ما وقع
بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز
التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم
الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل
لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها
جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل
انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل ميز بين ان
لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون
الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق فيتم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان
اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق فاقيم اما مقام مهما وحذف فعل
الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما
يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه نائب الفاعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا

ينطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب جوازا ما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين ما وفاما منصوبة لظهور كونها مرتفعة لكثرتها **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف لمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج ذلك عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة** والمتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيعلم من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما دخلته لانهما كالحرف الاخير مما لحقتاه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقي فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعي المذكر والمونث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسا فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه

الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبرا للمبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما **التنوين** في الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهو في الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها بلا تغيرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي نامله نون من لدن ولم يكن ناما لها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر كونها بغير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة فلا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض فليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن فهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف و التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي فانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الاخر كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحقوها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ و ساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد

وامثاله في لغة المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة بقيت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده في غيرها واخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك لترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر والحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جايز ابل واقعا كما نشاهده من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداده بها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من

المعاني

المعاني هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم ونعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم

نون التاكيد

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانهما تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا ودخلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد مما يقوم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم محل التاكيد ذكر هو ان يؤكد والفعل مثبت منفصل وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون لعدم صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى

ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثر نا اى نون التاكيد في مثل اما

تفعلن اى الشرط المؤكد بحرف ربما فانه لما اكد الحرف قصد تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود

عن غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو

مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان

يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون

المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل

على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها

فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا

والمؤنث الغايبة مفتوح للخفة وظاهره ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما

غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه

فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة

الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اى

التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز

التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اى النون

الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر ويا

المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته

مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان

الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث

ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واخشوا

وارموا والواحد المؤنث نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر

نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم

تحذف

بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت

في اغزى الجيش وارمى الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة

نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل

فان لم يكن اى الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اى فالنون

كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات ونحوها

كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير

البارز كالمنفصل قيل هل ترين وهل ترى كما يقال ترى هذا مثال لغير البارز الذى تحركت

لام بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في مثل هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد

وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل

ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون

عطف على هل ترين لا على ترين اى ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية

في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم واغزن في اغزى بحذف الياء

المكسور ما قبلها كاغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب

التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو

كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اى لالتقاء الساكن الملاقى بعدها

في بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع

يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذف النون المخففة لالتقائها مع اللام الساكنة التى بعدها

وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير بالكسر ولم

يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما

يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما دخلت

به تخفيفا اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت

المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان

تعود المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم

في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة

المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين

اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا وا صابني خير و حكم

لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا والحق بنا من بعثرتنا شرورنا ضررا واجعل نونا نقاضنا

خفيفة كانت و ثقيلة في مواقف التذلية منقلبة بالف باب عبوديتك على نهج الاستقامة

وصل على من كلمة شفاعته في محو ادغام الضلالات كانبذ دعي مضرة اسقام الجهالات

شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه فلا ستراح من كمد انتماضي

لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي في بطائف عبودية الله

للاعراض عن مطالبة العواض والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم

في سلك شهور سبع وتسعين وثمانمائة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين

قد تمت النسخة على يد العبد الفقير الى رحمة ربه الغني عبد الرحيم بن محمد تقي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات بحق سيد الخلق محمد النبي

وعلى الولي صلوات الله وسلامه عليهما وآلهما الطيبين الطاهرين

بحسب خواهش الاعز الاكرم من الانجبين الحاج ابرهيم

وابن المشهدي احمد آقا نفعهما الله بها وجميع الطالبين

في سلخ شهر الله الاعظم رمضان المبارك

من شهور سنة ١٢٩٦ وقد صححها فنا

والعصا ونعمة اقدحا

الجناب المعظم العلامه

الفهامة الاقا ميرزا

محمد علي

دام فضله ٢٩٦

٢٩٦

نون نونات نقاضنا المراد من النونات المنفس واله ياد واشتطان على سبيل ذكر الجزء وارادة الكل لوقوع خمسة في كتب النونات فاضافة النونات الى النقاص كما لا يخفى تامة

قوله في محو ادغام الضلالات اي في ابطال طرف الضلالات ... الاستعاره ... الابتدا واضافة المحو اليها ترشيح تامة



